الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حزب العدالة والتنمية بين تركيا والمغرب

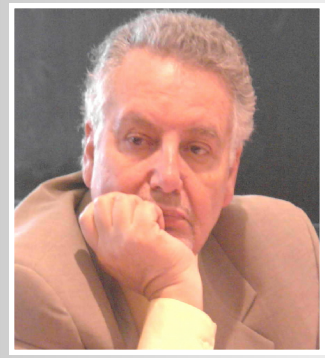

شاكر النابلسي
كاتب اردني

على خلاف توقعات كثير من المراقبين واستطلاعات الرأي العام المغربي، لم يفز "حزب العدالة والتنمية" المغربي بغير ٤٦ مقعداً في الانتخابات التشريعية المغربية في آب الماضي. وكانت معظم التوقعات تقول أن هذا الحزب مرشح للفوز بسبعين مقعداً في الأقل. ولكن الدراسة التي أجراها "المعهد الجمهوري الدولي" في واشنطن، أظهرت في عام ٢٠٠٦ أن "حزب العدالة والتنمية" في المغرب قد يفوز بـ ٤٧ مقعداً. وجاء هذا الاستطلاع قبل سنة من موعد الانتخابات البرلمانية. فكانت نتيجته الصحيحة التي تحققت تقريباً هي هذه النتيجة الحتمية التي كانت ضربة موجعة لهذا الحزب الذي عمل في السنوات الماضية في الشارع السياسي المغربي على تهيئة نفسه لتولي رئاسة الحكومة المغربية من خلال احتلاله سبعين مقعداً في البرلمان المغربي، اعتباراً من نهاية ٢٠٠٧, ولكن الأمل خاب.

هذا مع العلم أن عبد الإله بن كيران القيادي في "حزب العدالة والتنمية" قد قال قبل عام من الانتخابات وبعد ظهور دراسة "المعهد الجمهوري الدولي": "إن هذا الحزب ليس تلميذاً في المستوى الابتدائي لينتظر من معهد أميركي أن يقول له ما هي مكانته في المغرب وماذا سوف يكون مستقبله فهو يبني على إمكانيته الحقيقية وتحليله الواقع السياسي". ولو أخذ "حزب العدالة والتنمية" دراسة "المعهد الجمهوري الدولي" بجدية وعناية وتعرف على مواطن الخلل في تنظيمه لما كانت نتيجته تطابق حقيقة ما توقعه "المعهد الجمهوري الدولي". ولكن الحزب على ما يبدو اطمأن إلى توقعات الإسلاميين في العالم العربي، الذين قالوا قبل الانتخابات بأيام: "على الرغم من الحملة الإعلامية والسياسية الشرسة التي يتعرض لها. إلاّ أنّ أغلب استطلاعات الرأي العالمية والمحلية تتوقع أن يحظى حزب العدالة والتنمية الإسلامي بالنصيب الأكبر، بين الأحزاب، بمقاعد البرلمان" (محمد أبو رمان، موقع "الإسلام اليوم"، ٢٠٠٧/٩/٦). واتفق معهم اليسار المغربي الذي قال عن استطلاع "المعهد الجمهوري الدولي": " إن الواقع العنيد المعاكس للتيار، يكشف أن قراءة المنجم الأمريكي لكف حزب العدالة والتنمية، لا يثير سوى زوبعة في فنجان". (عبد الله العماري، التنجيم الأمريكي وآفات حزب العدالة والتنمية المغربي). ولكن هذه الزوبعة أصبحت مرة أخرى حقيقة واقعة، كما أشارت نتائج الانتخابات التشريعية المغربية الأخيرة في الشهر الماضي. وصدق المستطلعون ولو كذبوا.

نشأة حزب العدالة والتنمية المغربي

أصبح "حزب العدالة والتنمية" الآن أكبر الأحزاب الإسلامية المغربية، وأعمقها تأثيراً في الشارع المغربي الإسلامي، وأكثرها تمثيلاً في مجلس النواب. وقد تشكل على نحو قريب من تشكل "حزب العدالة والتنمية" التركي الذي خرج من عباءة حزبي "الفضيلة" و "الرفاه". فخرج "حزب العدالة والتنمية" المغربي بعد اندماج "رابطة المستقبل الإسلامي"، و"حركة الإصلاح والتجديد". بعد أن تعذر على حركة الاصلاح والتجديد (الجماعة الاسلامية سابقا) تأسيس "حزب التجديد الوطني".

تأسس حزب العدالة والتنمية عام ١٩٦٧, وفي عام ١٩٩٦ عقد الحزب بالرباط مؤتمراً استثنائياً لتمكين القيادات الإسلامية من العضوية في أمانته العامة، ومنذ ذلك الحين بدأ يُنظر إلى الحزب باعتباره حزباً إسلامياً. وشارك في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩٧ وحقق فوزاً محصوراً بالنظر إلى محدودية الدوائر التي شارك فيها(٢٤ من أصل ٣٢٥)، حصل الحزب منها على ١٤ مقعداً فقط . وكانت نتائج مشاركته في الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٢ ناجحة حيث حصل على ٤٢ مقعداً. واحتل المرتبة الثالثة بفارق قليل بعد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وأصبح الحزب المعارض الأول في المغرب. وفي مؤتمره الأخير انتخب الحزب الدكتور سعد الدين العثماني أميناً عاماً خلفا للدكتور عبد الكريم الخطيب.

استفاد هذا الحزب من دعم الفصائل الدينية كالشبيبة الإسلامية، وجماعات سلفية، وإخوانية، وطرقية، وتبليغية، وتكفيرية، التي كانت سنداً لحزب العدالة والتنمية.

وقد تعرض الحزب لانتقادات عنيفة من منشقين عنه. فقالت خديجة مفيد: "إن هذا الحزب يريد جعل المغاربة في خدمة الدولة وليس العكس. وأن العديد من المنتمين للحزب لا علاقة لهم بالإسلام لا من قريب ولا من غريب. فهو حزب صُنع من طرف مهندس الديكتاتورية المغربية إدريس البصري، وزير الداخلية المغربي السابق المتوفى هذا العام".

محمد علي باشا و"حزب العدالة والتنمية" المغربي

في نهاية القرن التاسع عشر، وفي ١٨٦٢، و١٨٦٤ بعثت اليابان ببعثة من الساموراي الياباني بتكليف من إمبراطور اليابان "ميجى" في عصر التحديث اليابانى لدراسة تجربة التحديث في مصر، ونقل تجربة النهضة المصرية إلى اليابان، وللتعرف على أسباب نهضة مصر في عهد محمد علي باشا. فتعلّم اليابانيون كيفية بناء الجيش، وكيفية إرسال البعثات التعليمية إلى الغرب، وكيفية بناء شبكة السكة الحديد، وكيفية استثمار الأراضي الزراعية. وكيفية بناء الدولة بشكل عام. وكانت النتيجة أن تقدمت اليابان، وتأخرت مصر لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن.

كذلك كان الحال بين "حزب العدالة والتنمية" التركي وبين "حزب العدالة والتنمية" المغربي. فقد قام وفد من الشباب التركي السياسي الإسلامي المنسلخين عن حزب "الفضيلة" والساعين إلى تأسيس حزب إسلامي جديد في تركيا بزيارة المغرب والاجتماع بقيادات "حزب العدالة والتنمية" المغربي وباقي الأحزاب الدينية المغربية الأخرى للوقوف على التجربة السياسية الدينية لهذه الأحزاب والاستفادة منها. وكانت النتيجة أن التلميذ التركي (حزب العدالة والتنمية التركي) سبق أستاذه (حزب العدالة والتنمية المغربي) واستطاع أن يكتسح الانتخابات التركية الأخيرة ويفوز بالحكومة والرئاسة التركية كذلك. وهو ما لم يحققه "حزب العدالة والتنمية" المغربي في الانتخابات التشريعية المغربية الأخيرة. وهو ما فعله التلميذ (اليابان) حين سبق أستاذه (مصر) في التنمية والتطور والازدهار.

فلماذا وصل حزب العدالة والتنمية التركي (التلميذ) إلى كرسي الحكم، وفشل حتى الآن الحزب المغربي (الأستاذ)؟ الجواب في الاسبوع القادم.

الحكومة الخفية.. والمتغيرات الحالية!

حليم الاعرجي
كاتب

عندما يخضع المرء تاريخ الولايات المتحدة الاميركية في الجزء المتعلق بعلاقاتها الدولية وسياستها المعتمدة تجاه شعوب العالم ووسائل تطبيق ستراتيجياتها المباشرة او غير المباشرة يكتشف للتو، ان السياسة الاميركية تتنوع وتتباين وتختلف من بلد الى آخر، بيد ان هناك قاسماً مشتركاً، ذلك هو انها تتشكل وتتكون من خلال جهاز فعال يمكن وصفه بالحكومة الخفية حيث تتولى هذه الحكومة تخاذ القرارات ووضع الخطط في ضوء مستجدات تطورات الاحداث، تنطلق من مبدأ ليس في الامكان التساهل به او التخلي عنه ذلك هو: ان ليس للولايات المتحدة الاميركية حقوق في قارات العالم فحسب بل ان عليها مسؤوليات تجاهها ايضاً بحسب ما ذكرته مجلة "تايم" الاميركية في عددها الصادر يوم ٢٣ أيلول ١٩٦٦، وهذا يعني ان اميركا ترى ان حقوقها في قارات العالم حق طبيعي او بديهة لا جدال او خلاف حولها، وهي فقط تريد ان تذكر العالم بمسؤولياتها اتجاه ما يحدث في هذه القارات سلباً او ايجاباً وبالتالي فلا سبيل للاعتراض على ان يكون لها وجود ودور فاعل في اية قضية او حدث، اذ ان ذلك يدخل في اطار مسؤوليتها ولان ذلك حق من حقوقها التي لا بديل من الاعتراف بها واحترامها.

لذلك فقد استهلت الولايات المتحدة الاميركية حياتها السياسية بالحروب المنفذة والمطبقة لهذه الستراتيجية، الامر الذي جعل احد قادتها يصرح: "لقد قضيت ثلاثة وثلاثين عاماً في خدمة جيشنا الاميركي، ويضيف الجنرال "سميدلي تبلر": "كنت في معظمها اشبه بقاطع طريق" يعمل لمصلحة "وول ستريت" والشركات والمصارف الكبرى!!

هذه هي السياسة الاميركية طوال ثلاثة قرون مضت، شنت فيها وخلالها اميركا اكثر من خمسين حرباً في افريقيا وآسيا واميريكا اللاتينية واوروبا، منها ثلاثين حرباً في اميركا اللاتينية، كالحرب ضد نيكاراغوا عام ١٩١٢، واحتلال المكسيك وكوبا والانزال الاميركي في هايتي عام ١٩١٥ وواصلت آلة الحرب الاميركية حروبها في القارة الاميركية اللاتينية، حيث شنت هجوماً عزوماً ضد غواتيمالا في ١٧ تموز عام ١٩٥٤ وفي عام ١٩٦١ هاجمت القوات الاميركية سواحل كوبا واحتلال الدومنيكان" في عام ١٩٦٣ للمرة الثالثة والملاحظ في كل هذه الحروب والانقلابات، ان هناك جهة مخولة هي العمليات تخطيطاً وتنفيذاً وفق ستراتيجية عامة معتمدة من قبل الادارة الاميركية ووزارتي الدفاع والخارجية ووكالة المخابرات المركزية CIA فعندما قررت اميركا اعادة شيلي الى حضيرة السيطرة الاميركية، اعطت الضوء الاخضر لاصحاب شركات "الفواكه المتحدة" و"استندارداويل" و"مناجم اناكوندا" الاميركية تدبير عملية غزو مسلح لاستعادة "امبراطورية الموز" على حد تعبير الشاعر بابلو نيرودا وكان لوكالة المخابرات المركزية دور بارز في عزل حكومة جولارت في البرازيل وتشهد احداث ببرو وبوليفيا والاكوادور وهندو راس وبنما طوال القرن الماضي على وجود اياد خفية تحرك الاحداث من دون ان تتوفر لدى اية جهة ما يبرهن به بالدليل العملي على صحة الاتهام بوجودها غير انه لا احد يجهل الدور الذي اضطلعت به شركة التلغراف الاميركية في احداث شيلي الاخيرة.

وشهدت دول آسيا منذ وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الماضي، احداثاً كثيرة اختفت خلف وقوعها القوى الخفية فقد كان مسقوط سوكارنو في اندنوسيا والحرب الكورية والحرب الفيتنامية والاحداث الساخنة في الفلبين، مؤشرات على نشاط متصاعد للقوى الاميركية الخفي في القارة الصفراء بيد ان الاوضاع المريحة في القارة اللاتينية لم تتواجد في اسيا حيث كان الصراع على اشده بين اميركا والنفوذ الصيني المتنامي، وقد جاءت الهزيمة في فيتنام لتسجل قدراً متصاعداً من التراجع الاميركي في اسيا، حيث تعرضت الكثير من المرتكزات التي بنتها اميركا في اسيا للسقوط والضياع كحلف جنوب شرقي آسيا وحلف بغداد –حلف السانتو- وفقدت اميركا في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات دورها المؤثر في آسيا خصوصاً بعد الاطاحة بنظام شاه ايران وسقوط افغانستان بيد الشيوعية والاحتلال السوفيتي وتولي ذو الفقار علي بوتو وابنته بنازير وخضوع الهند للاحتواء الشيوعي برغم العداء الصيني الهندي والاتجاه التركي نحو اوربا وظهور اليابان كقوة اقتصادية وتجارية كبرى غير ان تلك الامور وغيرها اخذت بالذوبان او التلاشي لاسباب كثيرة تشكل التي تقف خلفها اميركا نصفها او اكثر.

وبرغم ان الامر مختلف كلياً في افريقيا، بيد ان اميركا قد سجلت عدداً لا يستهان به من الهجومات المعاكسة في مصر وليبيا والجزائر وموريتانيا وساهمت بالتشجيع او الدعم في احداث المتغيرات المطلوبة في الكونغوا والاطاحة بنظام لومومبا الشخصية الافريقية المثيرة للاعجاب.

ويظل السؤال العالق.. ترى ماذا تريد اميركا من كل ذلك الذي يمتد الى الحاضر بكل صوره واشكاله من احتلال افغانستان والعراق ومحاولات احتلال الصومال وايران ودفع المزيد من الاساطيل واسراب الطائرات ومئات الألوف من الرجال والدبابات والمدرعات في ظل استعدادات لوجستية غير مسبوقة وباستخدام احدث العلوم الرقمية في ادارة العمليات والاستخدام الواسع النطاق للمعلومات التي صار الحصول عليها عبر التطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والاقمار الصناعية وطائرات التجسس بلا طيار ووسائل التصنت عن بعد واجهزة تعطيل جهد الآخرين المعاكس. كل هذا وغيره، ما الذي تريده اميركا..؟ ألا يكفيها سقوط الطرف الاخر في حرب باردة استمرت لأكثر من ٤٥ سنة كلفتها الشيء الكثير من الجهد والمال والرجال؟ ألا يكفيها انها الآن هي القطب الأوحد. وان العالم من دون استثناء يدور في فلكها؟ فلماذا اذن الغزو وسباق التسلح، وخداع الآخرين في التعامل الباطني، ان ترى الآخر الحنطة وتبيعه شعيراً، وهذا هو الذي يحدق الآن مع روسيا..؟

ليس من العسير القول ان اميركا الآن تتصرف بعيداً عن الاحساس الذاتي لدولة بسيطة بل هي ومنذ ان وجدت، تفكر بعقل جماعي كلي. أي انها وبحكم تكوينها الاساسي، ليس لديها عقدت الشعور الاحادي المنطلق من ذاتية التكوين القومي. فهي ليست بريطانيا أو المانيا أو روسيا، ليتحدد شعورها بالكتلة البشرية المكونة لهذه الدولة أو تلك، انها مجموعة كتل التحمت مع بعضها البعض يقودها تنظيم سري بشكل بالنسبة لها دور الخيط بالنسبة للمسبحة. هذا التنظيم الاتحادي الذي هو خليط من المخابرات إلى السلطة الاتحادية إلى البيت الأبيض إلى البنتاغون إلى وزارة الخارجية. هو الذي ينظم عملية الالتحاق والالحاق.

ونتيجة التقييم المستمر لنتائج عمليات التوسع في بسط النفوذ وجدت ان الاعتماد المطلق على وكالة المخابرات والاجهزة المساعدة الاخرى، يلقى منها دور المنقذ الذي يقدم البديل الافضل، والمخلص الذي يجلب معه الخير والعلاج الناجح لمشكلات تسبب الكثير من التقيحات المدمرة للاخر. فبدأت تقدم تجربتها في الديمقراطية وبناء المجتمع المدني وابعاد الدين عن السياسة. على انها الرسالة الانسانية والحضارية التي ترافق مداخلاتها العسكرية، بحيث يبدو اجتياحها لأي بلد من بلدان العالم وكأنه، اجتياح النور لدياجير الظلام وليس اجتياح الغاضب او الغازي او المحتل المدمر والمخرب!!

بالطبع ظل الامر بحاجة إلى الكثير من الادلة التي تدعم صدقيته خصوصاً ان هناك الكثير من التجارب قدمت ادلة ليست في مصلحة الولايات المتحدة الاميركية، برغم انها حاولت ان تنحى باللائمة على اولئك الذين شكلوا قوة "الثورة المضادة" تماماً كما ينجز الجراح اجراء العملية الجراحية بنجاح تام ثم يأتي فيما بعد من يلوث الجرح ويخرب النظام المناعي للعملية الجراحية: بيد ان العالم لا يحكم في العادة على النيات والاحتمالات، بل يحكم على النتائج. والنتائج التي اسفرت عن تجارب كالحرب على الارهاب في العراق وافغانستان لا تشجع المرء على القول بامكانية السير في مثل كهذه تجارب مدمرة فالوضع في العالم، يظل يستمد عناصر عدم استقراره من هكذا تجارب مثيرة للأسى والألم ومبررة لكل عمليات السخط والغضب على اميركا التي اخذت تبدو وكأنها تبحث عن كل ما يسيء إلى عالم كل ما يتمناه هو ان ينتقل من واقع الشقاء والتخلف والتأخر إلى واقع يكون فيه من الممكن ان يحصل على جزء من حاجته بسهولة مع ضمان حصول تقدم مستمر في تحقيق ذلك.

وهنا يبقى السؤال.. ترى ما الحل..؟ هل تعيد الولايات المتحدة النظر في سعيها لقيام امبراطورية اميركية عالمية؟ الجواب هو: ان الفشل الذي منت به في العراق بشكل خاص، اذا ما تحقق بشكل كامل ونهائي، فانه سيحصل معه رياح تغيير تشمل الكثير من المسلمات في السياسة الاميركية، واعادة النظر في دور الكثير من المؤسسات الحكومية الاتحادية التي تشكل الآن حالة من القدسية التي لا يمكن الطعن في اعمالها وتصرفاتها وكذلك وزارة الخارجية التي تتباهى كثيراً في انها قدمت شخصيات ظلت محافظة بذاكرة التاريخ باعتبارهم من جيل العباقرة "هنري كينسنجر وبرجينسكي ودالاس وبيكر ورايس وغيرهم. وكذلك في صلاحيات الكونغرس المتعلقة بفعاليات الجيوش الاميركية العاملة في مناطق نائية وفي ظروف غامضة لا يستطيع اعضاء الكونغرس تكوين الرأي الصحيح تجاه مستجدات الموقف. اجمالاً: يمكن القول ان الولايات المتحدة الآن على عتبة تغيير شامل وجذري فهل تستطيع ان تفعل ذلك قبل ان تنطلق قوة الاقطاب الجديدة ام لا..؟! هذا ما تحاول تسليط الاضواء عليه لاحقاً.

الطريق إلى النزاهة

سلمان النقاش
كاتب

بعد الانهيار الدرامتيكي الشامل للدولة العراقية بجميع منظوماتها السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية في نيسان عام ٢٠٠٣ تسارعت محاولات الامساك بالمرتكزات الاساسية التي من المفروض ان ترسي قواعد الانطلاق لبناء شكل ومضمون الدولة الحديثة.. ولقد ساهمت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية باسقاط النظام السياسي والعسكري في التاريخ اعلاه وفق قرار مجلس الامن ١٤٤١ الذي اباح لها استخدام القوة دون الرجوع ثانية الى مجلس الامن في حالة عدم تعاون السلطات العراقية مع فرق التفتيش التي كانت تبحث عن اسلحة الدمار الشامل انذاك، فانهار النظام وانهارت الدولة وبدأت رحلة البحث عن السلطة التي ينبغي ان تدير دفة الحكم لشعب ووطن افلت من قبضة فولاذية ادمت معصميه لاربعين سنة خلت فقرر مجلس الامن قراره المرقم ١٤٨٣ الذي شكلت بموجبه قوات التحالف الدولية سلطة ائتلاف مدنية بالتعاون مع القوى السياسية العراقية التي كانت تعارض النظام في حينه لتكوين صيغة ادارة مؤقتة ريثما يتم تحقيق سيادة حكم وطني عراقي ، وعلى الفور اتجهت النية الى التفكيك واعادة التركيب والاستحداث لمجمل الصورة العراقية وفق برامج تحاكي مجتمعات مستقرة ومؤهلة للبدء بعملية اعادة بناء منسق على اساس فني واداري وسياسي واقتصادي ضامن لنتائجه وقادر على السيطرة لاحتواء المتغيرات المتوقعة اذ قال احد القادة السياسيين انذاك في مؤتمر صحفي ((ان ايام التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على الاقتصاد العراقي قد انتهت وان دور الحكومة يجب ان يكون بوضع السياسة والتنظيم والاشراف على الاقتصاد الوطني وليس باستلام وتشغيل منشآت تجارية)) وبالتزامن مع هذا الحراك بدأت وتيرة التصاعد باسعار النفط الخام في الارتفاع وراحت الجهود تتواصل لاطفاء الديون او تخفيفها والتحرك نحو الارصدة المجمدة واستحقاقات العراق في اصوله وممتلكاته خارج العراق والتفاوض مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس للتعاون والاستشارة في اطلاق حملة اعادة البناء والاعمار ولقد تم الاتفاق على تاسيس صندوق تنمية العراق الذي سوف يحوي كافة الواردات (وصلت موجوداته الى ٢٠,٧ مليار دولار) ومنه سوف تتم عمليات التمويل لبرامج التنمية واعادة الاعمار، ونظرا للفوضى التي ضربت اطنابها بكافة مرافق الدولة وعدم اكتمال وجدية العمل السياسي والاداري توقعت منظمة الشفافية العالمية بأن العراق سوف يشهد اكبر معدلات للفساد الاداري والمالي في العالم في حالة البدء باعماره.. كما ان للفساد جذوره في العراق التي نبتت وترعرعت واسست لتوطنه وتثبيت اركانه وثقافته ابان النظام المنهار فلقد كان مايرد للعراق من اموال هو ملك لصدام وعائلته وما يتفضل به فهو مكرمة واصبحت الرشوة والاختلاس حالات شائعة وهي طريقة اختص بها صغار الموظفين حتى غدت سلوكية متعارف عليها وجزءاً من النظام الاداري اما السرقات الكبيرة فاختص بها كبار رجال الدولة واقارب العائلة الحاكمة فالمقاولات وعقود الاستيراد فهي لاشخاص معدودين مرتبطين بالنظام بهذه الدرجة او تلك حتى تكونت حاضنة دبقة للفساد تجتذب الكثير ممن يضعف لديهم الوازع الوطني والاخلاقي، ولاجل قطع الطريق امام هذه الآفة المتربصة والمتوقع نشاطها ارتأت الادارة المؤقتة بعد سقوط النظام اصدار قوانين لاستحداث انظمة رقابية جديدة وعصرية تتماشى مع التوقعات المحتملة بتغير النمط الانتاجي وما يتمخض عنه من علاقات انتاج تفترض تطورا اجتماعيا معينا يستوعب حالة التغيير هذه وانطلاقا

((من الاقرار بان الفساد آفة تصيب الحكومة الصالحة بالهلاك وتبتلي حالة الرخاء والازدهار واعترافا بان الشعب العراقي يستحق قادة يتسمون بالنزاهة ويكرسون انفسهم لشفافية الحكم في العراق،وتاكيدا على ثقة الشعب العراقي بحكامه وان الفساد يزعزع تلك الثقة واعترافا بان المعركة ضد الفساد هي نضال طويل الامد، يتطلب تعهدا دائما بتغيير السلوك على جميع صعد الحكومة)) تم اصدار الامر ((٥٥)) الذي ينص على تكوين جهاز- هيئة النزاهة- مستقل مسؤول عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة وتقوم الهيئة باقتراح تشريعات اضافية عند الضرورة وتنفيذ مبادرات لتوعية وتثقيف الشعب العراقي بغية تقوية مطالبه بايجاد قيادة نزيهة وشفافة تتسم بالمسؤولية وتخضع للمحاسبة. وعند الامعان في هذه الديباجة التي تقدمت القانون يتضح جليا ان الامر يرتبط بشكل واثق الصلة بطريقة الحكم السياسي والتي افترضت الحالة الديمقراطية في الحكم كما الح اليها قرار مجلس الامن المرقم ١٥٤٦ والذي تم بموجبه السير على خطى قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية الذي رسم خارطة طريق للوصول الى مؤسسات الحكم الديمقراطي وسلطاتها التي سرعان ما تشكلت حسب الجدول الزمني المحدد لها في القانون المذكور واعتماد دستور تم الاستفتاء عليه من قبل المواطن الذي صوت عليه واقره..وهذه التشكيلات تستوجب جهازاً وظيفياً ومدنياً كبيراً لتطبيق الدستور وما يترتب عليه من قوانين ستسير عجلة المجتمع وتؤسس لدولة القانون وسيادته فالمواطن يتحسس عملية التغيير التي تصب في مصلحته وانسيابية حركة حياته من خلال الكوادر الدنيا والمتوسطة في جهاز الدولة وليس مع الرموز السياسية او القادة اي ان التغيير الذي حصل هو مجموعة من الاشكال والقوالب جعلت المواطن يشعر باغتراب اتجاهها على الرغم من كونه جزءاً فاعلا في تكوينها ووجودها ذلك لان المحتوى الاجتماعي والثقافي يتطلب لتغييره كما ونوعا من الحراك الانتاجي لمجمل امكانيات المجتمع وتحفيز قدراته التي سوف تؤسس لحالة من التلاقح المنتج والفعال بين هذه المؤسسات السياسية والادارية الجديدة وبين حاجاته المتنامية التي يفترض ان تلبيها الحركة الايجابية لبرامج التنمية الحقيقية. لكن الذي حدث هو ان حياة المواطن وحاجياته وبالاخص الاجتماعية والثقافية تخلفت كثيرا عن مرمى السياسيين لشدة تعقد الملف السياسي وحاجة لاعبيه الى التركيز على المنافسة في مساحات الوجود على الساحة السياسية.. وتأسيسا على هذا تحركت افة الفساد المتربصة دائما لتكون هي الوجه الاكثر تكرارا لا بل قد تكون متكأ ممكن الركون اليه في الخلافات بين الفرقاء سواء اكانوا داخل العملية السياسية اذ سيستخدم كورقة ضغط لعرقلة برامج الحكومة ومحاولة اسقاطها ضمن ادوات العملية السياسية نفسها او ان يكون الفساد سلاحا لدى جماعات الرفض المسلحة لتمويل عملياتهم سواء اكانت الارهابية منها او ما يسمى بالخيار المسلح لتحقيق السيادة، ناهيك عن بطء القيام بتشريع القوانين التي تنظم حياة المواطن مما جعله يتعامل مع مؤسسات الدولة وكأنها دكاكين يشتري الخدمة منها بما استطاع اليه سبيلا..

ما العمل اذن؟ سؤال طرحه السيد موسى فرج رئيس هيئة النزاهة الجديد ضمن مؤتمر صحفي في ٢٠٠٧/٩/١٦ اذ عرض الكثير من مشاكل خطة مكافحة الفساد الاداري والمالي في الجانب التشريعي منها والجانب التحقيقي والجانب الوقائي منوها الى ان اسباب النتائج السلبية في مكافحة الفساد تعود الى سببين رئيسين الاول ذاتي ويتعلق بآلية العمل التي كانت سائدة منذ استحداث الهيئة باعتبارالهيئة تمثل مخبرا وهذا حسب رأيه انتقاص لمسؤوليتها وحجم المهمة الملقاة على عاتقها والثاني موضوعي يتعلق بمجمل حركة قطاعات الدولة وتاخر الجهاز الاداري الرسمي عن الاصلاح، واجابة على السؤال الذي طرحه ((ما العمل)) : –بدءا علينا الاقتراب من الجوانب المتعلقة بحاجات المواطن الرئيسية والتي اصبحت تمثل اليوم المطلب الملح مثل النفط- الكهرباء –الصحة –التعليم – البلديات- التجارة واشار ايضا الى ضرورة عدم ارباك الجهاز الحكومي بتوجيه التهم جزافا دون التاكد من الادلة الثبوتية التي تدين من يرتكب حالات الفساد ومن ثم استكمال الإجراءات التحقيقية بما يضمن حق الدولة والمجتمع باي فعل فساد ليضمن بعد الادانة استرداد الاموال المنهوبة واعادتها الى ميزانية الدولة لتكون عملية مكافحة الفساد منتجة وفعالة اتجاه اي برنامج تنموي فاعل كما اشار الى وجود خطة استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد سوف يتم العمل بها من الان فصاعدا. اذن فالطريق الموصل الى النزاهة يستدعي بالدرجة الاساس استقرار الحالة السياسية باتفاق الاطراف المختلفة على احترام الخيار الديمقراطي وجدية تنفيذ البرنامج السياسي للسلطة التنفيذية وتقليص المسافة بين المواطن والسلطات الرسمية وتمتع القضاء بالاستقلال والكفاءة والوعي المسؤول، كما ان هناك ضرورة ملحة على ان يكون مكتب المفتش العام في الوزارات والهيئات العراقية يتمتع باستقلال جاد من الناحية الادارية والمالية واتخاذ القرار وان تكون قنوات الاتصال مع هيئة النزاهة اكثر فعالية واكثر شفافية.. بقي ان نقول بان معركة الفساد الاداري والمالي تشكل جبهة خطرة يجب ان تعزز دفاعاتنا للتصدي لها من خلال التعاون الحقيقي من كل الخيرين والوطنيين و منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية ورجال الدين والمثقفين والمبدعين.

دور الرأي العام في عملية البناء الجديد

حميد الموسوي
كاتب

فترة السنوات الثلاث التي اعقبت سقوط النظام البائد وما رافقها من احداث جسام واضطراب وفوضى عارمة واختلال خلقت لدى الشعب العراقي كما هائلا من الوعي السياسي والاقتصادي وقابلية لتحليل مايجري من احداث على المستويين المحلي والخارجي وصار معتادا على تجاوز الازمات المؤقته وتخطي اخطاء السياسيين وتنبيههم عليها. ومن هنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني التي يقع على عاتقها استقراء صوت الراي العام وايصاله الى الحكومة قبل اتخاذ أي قرار، صحيح ان وجود البرلمان الوطني يمثل هموم اطياف ومكونات الشعب كافة. لكن وجوده داخل المنظومة الحكومية يمنعه من رصد تحركات الاجهزة الحكومية كافة بعكس منظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل عادة خارج الساحة وتتمتع بمساحة واسعة من الحركة ورصد تحركات ما يدور في اروقة الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية.

وحتى تقوم تلك المؤسسات باداء دورها الفعال لابد لتلك المؤسسات من توحيد صفوفها ومراجعة برامجها ووضع خدمة العراقيين فوق المصالح الضيقة حتى تشعر الهيئة الحاكمة بانها تتحمل جزءا من العبء الوطني في بناء مجتمع عراقي جديد.. وازاء هذا الالتزام ستجد الحكومة الجديدة نفسها ملزمة باتخاذ موقف جاد من تلك المنظمات بعيدا عن الوصاية والارتباطات الرسمية، وليس معنى هذا تكون عشوائية او منفلتة وفي ضوء هذه الرؤية والتفاهم ستنشأ منظمات مجتمع مدني تتبنى عملية بناء عراق جديد يدا بيد مع المؤسسات الحكومية على ان تلتزم الحكومة بعملية تمويل هذه المنظمات حتى لا تضطر لقبول الدعم الخارجي الذي يخدش وطنيتها. ان الشعب العراقي الذي قدم القوافل تلو القوافل من ابنائه البررة طوال العقود السود من تاريخ الدكتاتوريات المتعاقبة وتطلع الى عملية التغيير واجدا فيها متنفسا للحرية متأملا قطاف وجني ثمار الديمقراطية الجدير بالمساهمة الفعلية في صنع القرار وهو قادر على خوض هذه التجربة بعدما غيبته السلطات السابقة وهمشت دوره، صحيح ان الكتل السياسية المساهمة في العميلية السياسية ترى افكارها وبرامجها السياسية اقرب الى الواقع، ومن الطبيعي ان تعتبر شعاراتها من اصدق الشعارات المطروحة وانها الاقرب الى تطلعات الجماهير وتحقيق امالها ولكن هذا لا يعني تجاهل الرأي العام وتهميش دوره الوطني تحت ذريعة ان القيادات اقدر على اتخاذ القرار الاصوب فهذه الذريعة وحدها كافية لانتاج دكتاتورية القرار حتى من النظم الديمقراطية وربما ادت الى التطرف السياسي والذي بدوره سينتج معارضة سلمية قد تتأزم في حالة اصرار الطرف الاخر على ارائه والتمسك بها فتحول الى معارضة مسلحة تشق الصف الوطني وتثير حالة من التناحر والاحتراب.

ان مناداة الجميع بضرورة اعادة بناء العراق واصرارهم بالسير في عملية التغيير من ترسيخ الديمقراطية يحتم ترجمة الاقوال الى صدق في المواقف وواقع ميداني على الساحة وهذا لا يتم ولا يتحقق ما لم تتضافر جميع الجهود وعدم اهمال أي رأي او تهميش اي صوت لا شك اننا امام تجربة جديدة، وثقافة لم نستطع ممارستها من عقود بسبب سياسات النظم الدكتاتورية وتغييبها دور الجماهير، لكن هذا لا يمنعنا من تبنيها وممارستها كحق طبيعي مشروع، كما ان حصول فوضى في بعض السلوكيات واضطراب في نشاط ما مسألة طبيعية تصاحب جميع التحولات في العالم ولا تعني جهلا مطبقا واعتيادا على النظم الدكتاتورية بقدر ما تبرز من شدة الضغوط والممارسات التعسفية التي رزحت تحت نيران الجماهير فتفجرت مع حصول ابسط متنفس لتخفيف وطأة الغليان المكبوت طوال تلك العقود السود. ان الاستماع للرأي العام واشراكه في العملية السياسية يعطيها زخما جديدا ويضيف لقادتها قوة ومنعة كون الجماهير تنشد وتعمل وتدافع بقوة في حالة شعورها بالاشتراك في القرار السياسي وبعكسه تظل بعيدة متفرجة تتحين الفرص لالحاق اسباب أي فشل على عاتق القيادة السياسية، ناهيك عن تحول تلك الجماهير – بمرور الوقت وطول المدة – الى هياكل ضعيفة وارادات منقادة تتقاذفها التيارات الهدامة والافكار التخريبية المحلية والخارجية وتحت اساليب الترهيب والترغيب تسقطها في فخاخها جاعلة منها معاول هدم وتخريب بدلاً من ان تكون سواعد اعمار وتشييد. ان الجماهير العراقية الصابرة تتطلع الى دور مشرف ومتميز في عملية بناء العراق الجديد لانها الغاية والوسيلة ولانها تحملت النصيب الاكبر من ظلم واستبداد السلطات السابقة ونالها الثقل الاوفر من التركة الثقيلة لتلك السلطات.